



الجمعة 15 فبراير 2019

بلاغ إخباري رقم 2

للشغيلة الجماعية

حول مشاورات الجامعة مع المديرية العامة للجماعات المحلية في إطار الحوار القطاعي

عقدت الجامعة الوطنية لموظفي الجماعات المحلية يوم الخميس 14 فبراير 2019 على الساعة الخامسة مساء بمقر المديرية العامة للجماعات المحلية لقاءها التشاوري الثاني مع المديرية في إطار سلسلة المشاورات التي دشنتها وزارة الداخلية بهدف إعطاء دفعة جديدة للحوار القطاعي المتوقف منذ سنة 2010 ، حضره الى جانب الوالي المدير العام للجماعات المحلية وأطر المديرية العامة للجماعات المحلية ، تمثيلية عن المكتب الوطني للجامعة.

وبعد التداول حول عرض وزارة الداخلية ورد الجامعة والوقوف على مجموعة من النقاط العالقة ، أكدت الجامعة مايلي:

- ✓ تثنين مبادرة الوزارة الوصية والمديرية العامة للجماعات المحلية المتمثلة في فتح أبواب الحوار القطاعي من جديد.
- ✓ تشبثها بمأسسة الحوار القطاعي و جدولة لقاءاته والدعوة لإحياء اللجان الإقليمية وتمكينها من آليات ووسائل العمل .
- ✓ تأكيد الجامعة الوطنية على تشبثها بكافة نقاط ملفها المطلي لاسيما نظام أساسي عادل ومنصف لموظفي الجماعات الترابية. وإذ تخبر الجامعة الوطنية لموظفي الجماعات المحلية مناضليها وكافة المنخرطين وعموم الشغيلة الجماعية بالمستجدات والمراحل التي قطعتها المشاورات مع المديرية العامة للجماعات المحلية في إطار الحوار القطاعي تعلن ما يلي:
- استعدادها التام لمواصلة الحوار والتشاور في إطار **لجنة تقنية** مع المديرية العامة ومواردها البشرية تهيئاً للقاء يوم السابع=7 من مارس المقبل.
- تمسكها بفضيلة الحوار الجاد والمسؤول كآلية أساسية وفعالة لحل كل الاشكالات والدفاع على الحقوق والمكتسبات.
- دعوتها كل المناضلين والمناضلات وكافة الشغيلة الجماعية للمزيد من اليقظة والاستعداد لمواصلة النضال على كل المستويات وبكل الأساليب ، إن على مستوى الاحتجاج ورفع المطالب أو على مستوى الحوار والتفاوض.
- الدعوة لعقد اللجنة الإدارية لتعميق المشاورات ومناقشة المستجدات.

عن الكتابة الوطنية للجامعة

